رأي القدس

زيارة بوش السرية للعراق

■ فاجأ الرئيس الامريكي جورج بوش حلفاءه في العراق، عندما حط بطائرته في مطار بغداد في زيارة سرية بعد ساعات من انتهاء اجتماع عقده لاركان قيادته، وصف بانه «مجلس حرب» للبحث عن مخرج من مأزقه الكبير في هذا البلد العربي المحتل.

الرئيس بوش الذي التقى نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي، يحمل في جعبته، فيما يبدو خطة جديدة لتحرير بغداد للمرة الثانية، والرمادي للمرة الثالثة، وهذا ما يفسر حشد عشرات الآلاف من الجنود الامريكيين حاليا للقيام بهذه المهمة.

الادارة الامريكية تدرك جيدا ان انتصارها باغتيال ابو مصعب الزرقاوي الذي بالغت فيه كثيرا لن يؤدي الى تحسين الوضع الامني المتدهور في العراق، ووقف الهجمات التي تستهدف القوات الامريكية، وقوات الشرطة العراقية والحرس الوطني المتحالفة معها.

فمنذ مقتل الزرقاوي والعمليات تتزايد، وجثث القتلى الابرياء تتضاعف، ونيران الحرب الطائفية تزداد اشتعالا، مما ينبىء بايام صعبة قادمة للعراق والعراقيين، وللقوات الامريكية ايضا.

الرئيس بوش وهو يقف على ابواب انتخابات الكونغرس النصفية، كان يأمل بان تؤدي مسألة تشكيل حكومة عراقية جديدة الى تحقيق طموحاته للبدء في سحب اكبر عدد ممكن من قواته في العراق، ولكن هذا الطموح لم يتحقق، ليس لان تشكيل هذه الحكومة واجه صعوبات كبيرة، واستغرق اكثر من ستة اشهر، وعدة زيارات لرامسفيلد وكوندوليزا رايس وتوني بلير حليفه الوثيق، وانما ايضا لان هذه الحكومة لم تكن حكومة وطنية تحظى باجماع العراقيين او النسبة الاكبر منهم، وانما جاءت نسخة مطابقة للحكومة السابقة.

خطة الحرب الامريكية الجديدة وبعد ثلاث سنوات من «تحرير» هذا البلد تجسد بوضوح فشل المشروع الامريكي وتخبطه، فالعراق اليوم اصبح نموذجا للفوضى الدموية والمقابر الجماعية والانهيار المعنوي والخلقي والتقاتل الطائفي وانعدام الهوية الوطنية.

مقتل ابو مصعب الزرقاوي ربما يجسد انتصارا صغيرا بالنسبة الى المشروع الامريكي، يستحق احتفال الرئيس بوش وحلفائه العراقيين، بعد مسلسل طويل من الفشل والاخفاقات على الصعد كافة، ولكن ربما تثبت الايام المقبلة ان هذا الاحتفال كان متعجلا، وفي غير موقعه، فقد زالت فزاعة الزرقاوي، واصبحت القوات الامريكية تقف حاليا في مواجهة المقاومة العراقية وجها لوجه، فربما جاء هذا الاغتيال للزرقاوي ليضع النقاط على الحروف، ويشكل ارضية قوية لاعادة توحيد فصائل المقاومة العراقية مجددا، ويسهل مهمتها في تجنيد المزيد من المقاتلين والانصار.

السؤال الذي يطرح نفسه الان، هو متى سيزور الرئيس بوش والمسؤولون الامريكيون الاخرون العراق «المحرر» بصورة علنية، مثل اي دولة طبيعية اخرى في العالم.

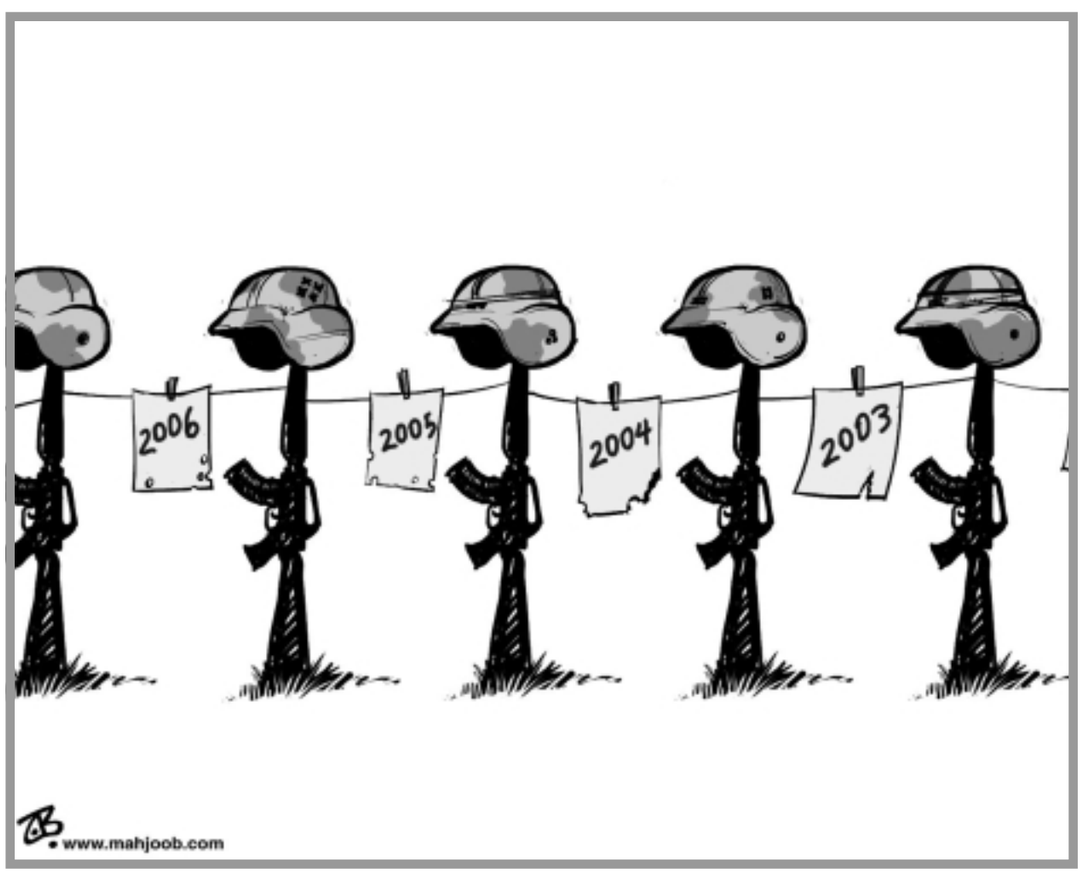

العراق يواجه استحقاقات ما بعد الزرقاوي

د. سعيد الشهابي *

■ برغم ما كشف من خفايا حول حياة أحمد فضيل الخلايلة (أبو مصعب الزرقاوي) فان جانبا من حياته ما يزال غامضا، خصوصا المرتبط منه بالسنوات الثلاث الماضية التي قضاها في العراق. هذا الجانب مهم لأسباب عديدة: فهي الفترة التي شهدت اعمالا ارهابية لا نظير لها الا في الجزائر في حقبة التسعينات، وهي الفترة التي أعلنت فيها حرب طائفية ضد شيعة العراق، الامر الذي لم يحدث نظير له في التاريخ المعاصر. وهي الفترة التي سعت قوات الاحتلال لتحويل العراق من بلد عربي ـ اسلامي عملاق الى بلد ممزق يعاني أهله من فقدان الامن وأدنى مستلزمات الحياة من ماء وكهرباء وخدمات اخرى. فهل كان الزرقاوي وحده المسؤول عن كل ذلك؟ ام ان ثمة ابعادا لحياة هذا الشخص ما تزال خافية عن الكثيرين؟ من المؤكد ان هذه الخفايا لن تكشف قريبا، ولكن قد ينضح بين الفينة والاخرى بعض المؤشرات على واحد من جوانبها او اكثر. ولكن هل ان رحيله يعني نهاية معاناة اهل العراق؟ الاجابة على هذا السؤال تتطلب معرفة بعض ابعاد علاقاته وحجم تنظيمه، وطبيعة التجاذبات داخل المجموعات المسلحة، وعلاقات بعضها مع الآخر، ومدى انتشار الأيديولوجية الزرقاوية في اوساط تلك المجموعات.

القضية الاساس موضع الخلاف هنا هي ليس حول شرعية مقاومة الاحتلال، فتلك قضية تحظى بقدر واسع من الاتفاق داخل المجتمع العراقي، بل حول العنوان الذي طرحه الزرقاوي نفسه لتأطير حركته، عندما أعلن بكل وضوح انه يمارس حربا شاملة ضد الشيعة بحجة تعاملهم مع الاحتلال. لم يكن ذلك اعلانا سياسيا، بل نهجا عسكريا حصد أرواح عشرات الآلاف من العراقيين، اغلبهم من المسلمين الشيعة، وبعضهم من المسلمين السنة والاكراد. وقد استهدفت تلك الاعمال العمق الشيعي كما لم يحدث من قبل. لقد شن الزرقاوي حربا بلا هوادة ضد الوجود الشيعي، وما يرتبط به من شخصيات ورموز ودور عبادة ومهنيين وطلاب. ولم يحدث من قبل استهداف مجموعة من البشر بمنطلقات دينية او عرقية بهذا الحجم الا في رواندا والبوسنة وكوسوفو. أهل العراق لم يعرفوا بنزعتهم الطائفية، فقد تعايشوا على ارض الرافدين قرونا في وئام وتعاون، وتقول لغة الارقام ان هناك تزاوجا بين شيعة العراق وسنته تبلغ نسبته اكثر من 25 بالمائة. ولذلك فما طرحه الزرقاوي من اعلان حرب طائفية لم يلق ترحيبا بين اهل العراق، فالحرب الاهلية لن تحسم لصالح اي طرف، بل ستعود بالخسارة على الجميع. هذه حقيقة يعرفها اهل العراق، وقد عرفها اهل لبنان سابقا، بعد خمسة عشر عاما من الاحتراب الطائفي والقتل على الهوية، وأدركوا في النهاية عبثية تلك الحرب وضرورة انهائها والتوصل الى توافق وطني يسمح للجميع باقتسام الكعكة اللبنانية. وبدا لوهلة أن الزرقاوي قد اقترب من تحقيق ما يريد، بعد ان ولغ في دماء شيعة العراق، وضج الناس من استمرار حمام الدم نتيجة العمليات الانتحارية التي استهدفت المصلين في المساجد والطلاب في المدارس وحفلات الزواج والمآتم والجنائز. وبلغت ذروتها عندما تعرض مسجد العسكريين في شهر شباط (فبراير) الماضي للتفجير. مع ذلك رفض اهل العراق، سنة وشيعة، تلك الاعمال التي رأوا انها توفر الذريعة لبقاء الاحتلال وإطالة أمده. ويسجل للمرجع الديني آية الله السيد علي السيستاني، قولته الشهيرة: «لو قتلوا نصف شيعة العراق، فلن ننجر إلى حرب طائفية». والسيستاني هو نفسه الذي أصدر فتوى بتحريم التعرض للاجئين الفلسطينيين. فقد قال وزير شؤون اللاجئين الفلسطيني عاطف عدوان في 30 نيسان (ابريل) الماضي إن المرجع الديني الأعلى للشيعة في العراق آية الله العظمى علي السيستاني أصدر فتوى تمنع التعرض للاجئين الفلسطينيين المقيمين بالعراق وتطالب بحمايتهم وممتلكاتهم. وقال عدوان ليونايتد برس انترناشيونال إن «فتوى السيستاني جاءت استجابة لرسالة وجهها له في التاسع عشر من الشهر الجاري، تناشده بضرورة إصدار فتوى أو تصريح يمنع التعرض للفلسطينيين المقيمين في العراق ويضمن حمايتهم». مع ذلك بقيت عقدة الزرقاوي تزيد الوضع تعقيدا، ويتضح ذلك من تطورين: اولهما حالة التوتر في العلاقات بين تيار الاخوان المسلمين في الاردن والحكومة في اثر اعتقال اربعة من نوابهم بعد مشاركتهم في مجلس فاتحة اقامته عائلة الزرقاوي، وما نسب لاحدهم من وصف الزرقاوي بـ «الشهيد». والثاني مطالبة الرئيس العراقي، جلال الطالباني، حركة حماس بالاعتذار بعد ان اطلقت لقب «الشهيد» على الزرقاوي. ومرة اخرى تصل المهاترات العمق الفلسطيني، حتى لكأن تجربة الكويت تعيد نفسها.

التقارير التي صدرت بعد قتل الزرقاوي أكدت ان عملية الاغتيال بطائرتي اف 16 الامريكيتين تمت بعد الحصول على معلومات مؤكدة من عنصر داخل جماعة الزرقاوي، وان الامريكيين سيدفعون له المبلغ المخصص لمن يدلي بمعلومات عنه تؤدي الى اعتقاله او قتله، وهو 25 مليون دولار. وكان صدام حسين نفسه قد اعتقل بعد ان قدم احد المقربين منه معلومات للامريكيين دلتهم الى مكان اختبائه. ووفقا للمعلومات المتوفرة فقد توسعت هوة الخلاف بين المجموعات المقاتلة داخل العراق، وان هناك مجموعات عراقية مسلحة تستهدف قوات الاحتلال ولكنها ترفض السياسة التي اعلن عنها الزرقاوي باستهداف الشيعة. وقد اجرى الامريكيون والحكومة العراقية في الشهور الاخيرة اتصالات مع تلك المجموعات، وشجعوها على المشاركة في العملية السياسية والابتعاد عن جماعة الزرقاوي التي ادت سياسات واساليب القتل التي تنتهجها لحالة رفض واسعة لدى قطاعات واسعة في المجتمع العراقي ترفض جر العراق لحرب طائفية. فما هي مصلحة السنة او الشيعة من قتل بعضهم؟ وقد يقول البعض ان الزرقاوي انما استهدف الشيعة لان بعض زعمائهم يشارك في العملية السياسية في ظل الاحتلال الامريكي، ولكن الحقيقة ان كافة الاتجاهات السياسية والايديولوجية والمذهبية قررت المشاركة في العمل السياسي بعد اسقاط نظام صدام حسين، لاهداف عديدة اهمها: حماية البلاد من السقوط في مستنقع الاقتتال الداخلي والفوضى الامنية، وثانيها: منع تمزق العراق الى دويلات او اقاليم صغيرة قائمة على اسس عرقية او مذهبية، وثالثها: التعجيل باستعادة السيادة للعراقيين، ورابعها: الاسراع بانهاء الاحتلال بتوفير شروط الاستقرار والاستغناء عن الحماية التي يوفرها ذلك الاحتلال. وليس خافيا على احد مشاركة عناصر عراقية من كافة الاعراق والمذاهب في العمل السياسي ابتداء بمجلس الحكم، مرورا بالحكومتين الانتقاليتين اللتين سبقتا الحكومة الحالية الدائمة. مع ذلك انطلق الزرقاوي على اسس طائفية لاستهداف فصيل ديني واحد بالحرب الشاملة، الامر الذي كان ثقيلا على العراقيين من غير الشيعة. فالحرب على الهوية ظاهرة خطيرة، ولا يستبعد ابدا ان تكون ثمة أيد أجنبية وراءها، وذلك للابقاء على حالة التوتر الامني والطائفي ومنع الاستقرار والتآلف والقوة. ففي باكستان استمر القتل الطائفي، واستهدف الكثير من الشيعة في مساجدهم من قبل عناصر لا يعلم أحد بشكل دقيق مصادر تمويلها ودفعها. وهناك مؤشرات لضلوع اجهزة الاستخبارات الاسرائيلية في تأجيج التوتر الطائفي في العالم الاسلامي، لاضعاف التوجهات المبدئية لمواجهة الاحتلال الصهيوني. النشاط الاستخباراتي الاسرائيلي منتشر في انحاء من العراق، خصوصا، وفق بعض التقارير، في المناطق الشمالية.

بتصفية الزرقاوي يتوقع ان فصلا دمويا مروعا قد انتهى في العراق، ولكن المعاناة لم تنته. وسوف تتواصل تلك المعاناة طالما استمرت ظواهر عديدة منها اولا: الاحتلال الذي يفترض ان يغادر البلاد مع قيام الدولة المركزية، وقد تحقق ذلك بقيام اول حكومة وحدة وطنية يشارك فيها الاطراف جميعا، وثانيها: وجود المجموعات المسلحة التي قد يواصل بعضها نهج الزرقاوي، خصوصا مع اصرار بعض اتباعه في ما نشروه بعد وفاته من بيانات وتصريحات، على مواصلة مسيرته، وثالثها عدم وضوح مدى قوة الحكومة الجديدة وانسجام اعضائها وقدرتها على انشاء جهاز أمني فاعل، ورابعها استمرار دعم بعض الجهات الخارجية للمجموعات المسلحة بهدف ابقاء العراق مشغولا باوضاعه الداخلية وعدم تأثير تجربته الديمقراطية، فيما لو اثبتت نجاحا وقدرة على اقامة نظام فاعل، على الاوضاع الاقليمية التي تتميز بالاستبداد والديكتاتورية.

هذه العوامل مجتمعة تجعل من السابق لأوانه التنبؤ بانتهاء اعمال الارهاب التي تستهدف المواطنين، برغم فشلها في تحقيق الهدف الاساس منها وهو اشعال حرب اهلية بين الشيعة والسنة، او بين العرب والاكراد. لقد كانت ظاهرة الزرقاوي مخيفة للجميع، لانها استرخصت الدماء وأزهقت ارواح الابرياء وحولت القضية من صراع شعبي ضد الاحتلال الى فتنة طائفية بلا رحمة او هوادة. هذا لا يعني عدم وجود مجموعات مسلحة تستهدف الاحتلال، ولكنها ترفض نهج الزرقاوي الذي لا يمكن ان يؤدي الى خير، بل يهدف علنا لزرع الشقاق والتوتر بين ابناء البلد الواحد، وقد نجح في تمزيق الصف العربي الاسلامي الى الدرجة التي اصبح الجميع يتابع اخبار العراق بشكل تفصيلي، فيما أتيحت الفرصة لقوات الاحتلال الصهيونية لتقتل بدون حدود. لقد كان الجمهور العربي الاسلامي أسيرا لأجندة الزرقاوي التي صرفت الانظار عن المخاطر الآخرى التي تواجه الامة، وسعى لتوجيهها نحو الاقتتال الداخلي في العراق. ولم يخف أقرب الناس اليه امتعاضهم من تصرفاته، فلا أحد ممن يملك عقلا راجحا ومنطقا سويا يرغب في الحروب الاهلية والتوتر العرقي والطائفي.

لقد خاض العراق تجربة مريرة منذ اسقاط النظام السابق قبل اكثر من ثلاثة اعوام، وما يزال يعاني من اوضاع صعبة، وبالاضافة الى التحدي الكبير الذي يمثله الارهاب، فان امام العراق اليوم تحديات اضافية غير قليلة. فهو من جهة امام استحقاقات ما بعد الزرقاوي، اي السعي الحثيث لرأب التصدعات الطائفية ووقف اساليب التطهير العرقي التي انتشرت في مناطق عديدة خصوصا في احياء العاصمة بغداد. ومن جهة أخرى، فان امام حكومة السيد نوري المالكي استحقاقات تتعلق بالقضايا المعيشية للناس، كالكهرباء والماء وفوق ذلك، الامن، واخرى تتعلق بالممارسة السياسية. فالوضع القائم انما تحقق ضمن أطر المحاصصة السياسية، وهو أمر لا يسهل العملية السياسية. العراق مطالب اليوم بتجاوز عقدة الأكثرية والأقلية واقامة نظام سياسي قائم على أساس «لكل مواطن صوت» بعيدا عن المحاصصة او المنطق العددي لتحديد تلك المحاصصة، التي تكرس التشطيرات العرقية والدينية والمذهبية. اما الفساد فهو آفة الآفات وداء المجتمعات والأمم، والحكومة مطالبة بالقضاء المبرم على هذه الظاهرة السيئة. ولكن التحدي الاكبر هو قدرة النظام العراقي الجديد على استعادة السيادة اولا، وتشكيل قوات الامن والدفاع ثانيا، واستعادة القرار الاستراتيجي الذي يخدم مصالح العراق، بعيدا عن اطماع الآخرين، خصوصا في المجالين العسكري والنفطي. لقد كان وجود شخص مثل ابي مصعب الزرقاوي ذريعة لبقاء قوات الاحتلال، بدعوى عدم اكتمال طاقم الامن العراقي لمواجهة ما تمثله المجموعات التكفيرية من تحد للامن وسعي متواصل لاشعال فتيل الحرب الاهلية. اما الآن، فلم يعد الزرقاوي موجودا، ويستبعد نجاح من يخلفه في اثارة الفتنة الطائفية مجددا، وان كانت اعمال الارهاب التي تستهدف العراقيين على الهوية، مرشحة للاستمرار. لقد كان الزرقاوي أسطورة ما تزال طلاسمها تستعصي على الحل، وقد أثار استغراب المراقبين تزامن مقتله مع اقرار المناصب الثلاثة الحساسة: الدفاع والداخلية والامن القومي، وسارع البعض للربط بين الامرين. مهما كان الامر فالواضح ان واشنطن تسعى لاطالة أمد تأثيرها على القرار العراقي، بدعاوى عديدة كان الامن اهمها، وقد تستحدث اعذار اخرى بديلة، لتبرير بقاء قوات الاحتلال.

ان من اهم مسؤوليات حكومة المالكي الآن السعي الحثيث لازالة اسباب بقاء الاحتلال، وتفعيل حكومة الوفاق الوطني التي استغرق تشكيلها قرابة الشهور الستة. ومطلوب ايضا من دول الجوار مساعدة العراق على تخطي الصعوبات التي يواجهها بنمط يومي، والتوقف عن التدخل في شؤونه الداخلية، وغلق الحدود امام العناصر الارهابية التي تسعى لاستمرار التوتر والاضطراب. ولا شك ان العراق الهادىء المستقر سيكون دعامة للامتين العربية والاسلامية، خصوصا في ظل تصاعد الغطرسة الصهيونية التي بدأت بتشغيل آلة القتل لديها لحصد المزيد من ارواح ابناء فلسطين، في ظل انشغال الامة بما يجري في العراق. مطلوب اعادة الاهتمام الى قضية فلسطين، وتبريد بؤر التوتر التي يسعى التحالف الغربي لاثارتها لاشغال هذه الامة واضعافها. فليكن موت الزرقاوي نهاية تلك الحقبة السوداء، وبداية عصر وئام ومحبة بين ابناء العراق وبقية العرب والمسلمين، بعيدا عن التناحر الطائفي والاحتراب العرقي او المذهبي، فذلك ما يقتضيه العقل والمنطق والمصلحة العامة المشتركة بين أبناء الامتين العربية والاسلامية.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

تياران خطيران

محمد كريشان

■ إذا ما تواصلت هذه الأجواء المشحونة في الأراضي الفلسطينية وهذه الاعتداءات على المقار الرسمية للحكومة أو أجهزتها الأمنية واستعراضات القوة بالأسلحة خارج الأطر الرسمية وسقوط القتلى والجرحى من هذه الجهة أو تلك مع تواصل التصريحات النارية من كل فريق فنحن لا سمح الله سائرون نحو مواجهة مسلحة مفتوحة بين تنظيمي «فتح» و«حماس» رغم كل ما يقال في الاجتماعات الرسمية والبيانات من تعبيرات جميلة حول حرمة الدم الفلسطيني وضرورة رفع الغطاء السياسي عن أي شخص يلجأ إلى السلاح لحسم تباينات سياسية كبرت أو صغرت، فالحروب الأهلية لا تندلع عادة بقرار مسبق يعد له عن روية وتصميم وإنما في الغالب نتيجة شرارات متناثرة هنا وهناك لا يجري احتواؤها بالسرعة اللازمة فتخرج عن سيطرة الجميع حتى يبيت الكل عاجزا عن إيقافها أو غير راغب في ذلك.

المخيف في المشهد الفلسطيني الحالي أن كل واحد من الفريقين المتنافسين أو المتخاصمين، أي فتح وحماس، ليس متجانس الصفوف بالكامل بمعنى أن داخل كل فريق منهما رؤى مختلفة ومتعددة تتفاعل باستمرار، بعضها تصالحي وتوفيقي وبعضها الآخر صدامي وحتى استئصالي بدرجة وبأخرى وهذه الأخيرة هي ما يجب التركيز عليه الآن لأنها هي مصدر الخطر الحقيقي لأنها تتغذى من التوترات حتى إذا افترضنا أنها لم تكن أصلا تبحث عنها. هذا التيار المتشدد، إن شئنا وصفا محايدا إلى حد ما، ليست له الغلبة بعد بالكامل لكنه بصدد تسجيل المزيد من النقاط في هذا الاتجاه يوميا خاصة مع كل مرة يتمكن فيها من تجييش الشارع معه عبر تسيير مظاهرات تنديد بهذا الحدث أو ذاك مع أن أجواء التوتر السياسي السائدة حاليا، والتي زادها سوءا الحصار الظالم المفروض على السلطة الوطنية وما صاحبه من غياب رواتب الموظفين وتراجع مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية، لا يمكن إلا أن تشكل وقودا جاهزا للاشتعال في أي لحظة.

هذا التيار في «فتح» لم يستوعب بعد أن الحركة ورغم تاريخ نضالها الطويل لم تعد «الحزب الحاكم»، وعوض التعاطي بواقعية ورحابة صدر مع التداول السلمي المشرف على السلطة الذي تم من خلال انتخابات يناير الماضي بات هذا التيار يتعمد التنكيد على حماس والتنغيص عليها بحجة أن هذا بالضبط هو ما فعلته حماس مع فتح عندما كانت الأدوار معكوسة ولهذا عليها أن تذوق من ذات الكأس . أما هذا التيار في حماس فلا يرى التاريخ الفلسطيني إلا وقد بدأ مع فوز الحركة في الانتخابات الأخيرة ولا يرى في وجاهة الطروحات السياسية المتداولة إلا ما يراه هو مستفيدا حتى من منابر المساجد، التي يفترض أنها تجمع ولا تفرق، حتى وصلت الأمور تدريجيا إلى نوع من السياق الذي يرى تقريبا الحركة القائم الحصري على رعاية ثوابت القضية كما لا يمكن أن يفعل ذلك أحد.

ما يزيد في تأزيم ما سبق اختلاف اللهجة السياسية بين قيادات الضفة الغربية وقطاع غزة داخل هذا التيار أو ذاك فضلا عن التصريحات التي يطلقها بعض القادة في الخارج دون مراعاة ظروف أبناء شعبهم في الداخل وضرورة تركهم يتحركون وفق ما يرونه مناسبا دون وصاية لها تشعباتها الطويلة في المنطقة، خاصة عندما نتابع تواصل العدوان الإسرائيلي يوميا وغياب حقيقي لوجود سلطة يمكن الاختلاف عليها، هذه السلطة التي قال يوما أحد مسؤوليها قبل أكثر من عامين إنه لم يبق منها سوى الزعيم ياسر عرفات والرواتب، فكيف وقد رحل عرفات واختفت الرواتب؟!!.

خذوا التجربة ولو من الصين:

حساب الآخر في دعم التوحيد السلمي للسودان

د. الصادق الفقيه *

■ جاء في الأثر الكريم أن طلب العلم والسعي في تحصيله مطلوب، ولو بلغت المسافة بُعد الصين القصية وموقعها الطرفي في الذاكرة الجغرافية. وتلقي الخبرة والمعرفة الصينية، بالنسبة لنا في السودان، لم تعد فقط أمر دين سبق، وإنما هي تفاعل حاضر يتجلى في أكثر من بادرة، ويتأكد بعدد من الإتفاقات وبروتوكولات التعاون، آخرها ما كان من أمر وفود حزب المؤتمر الوطني إلى «الصين الجديدة»، وسعيه لنقل تجربة الحزب الشيوعي فيها، خاصة جانب البناء التنظيمي وما يتصل منه بإدارة حركة المجتمع والدولة.

وللتذكير، تحسن الإشارة إلى أن علاقة الصين بالسودان، وبكل تياراته السياسية ونظمه الحاكمة، لم تضطرب أبداً. إذ كفل لها التاريخ بعض الخصوصية، منذ أيام مملكة كوش وحتى مقتل الجنرال غوردون، وحركة عدم الإنحياز، ومواقف السودان التي دعمت حق الصين في مقعدها بالأمم المتحدة وفي مجلس الأمن، ومكافأة الصين للسودان بتأييد مواقفه أو رد بعض الكيد عنه في المحافل الدولية. وتعززت بعلاقات تعاون ثنائي في كل المجالات. وقد كان لي شخصياً شرف قيادة بعض وفد السودان إلى المحادثات الثقافية بين البلدين، إبان زيارة الرئيس البشير الأولي للصين في كانون الاول (ديسمبر) عام 1990، والتي تمخضت، في جزء منها، عن إتفاق ثقافي إشتمل على تدريس اللغة الصينية في السودان، وتدريس العربية للصينيين في جامعاتنا، وتأهيل فرقة الإكروبات السودانية بإعتبارها تخليدا حيا للإبداع الفني الصيني، ثم صعدت هذه العلاقات، مؤخراً، بمصالح اقتصادية بائنة.

ورغم سعادتي الشخصية بالإنجاز، إلا أن الحرج الحقيقي، الذي وقعت في براثنه كمستشار إعلامي لرئيس مجلس قيادة الثورة وقتها، تمثل في خطل البروتوكول الصيني والسوداني، الذي أصر القائمون عليه أن أترأس وفداً ضم في عضويته الأستاذ أحمد عبدالحليم، الذي صحبنا كمستشار تجاري... تصوروا! والأستاذ حسن عثمان رزق، الذي كان وكيلاً لوزارة الشباب والرياضة، وأنشط اعضاء الوفد في تحصيل منافع وزارته، لمجرد أنني حصلّت منصباً أعلى من منصب من رفعتهم عني سنهم ومعارفهم وتجاربهم وكسبهم السياسي، فالأول في مقام أستاذي في المعرفة العامة، والثاني أستاذي حقاً، وأتأدب لكليهما بالإحترام وأدب التلميذ الذي يخشى إرتفاع نبرة صوته عندما يتحدث في حضرتهما، بالإضافة إلى حشد من الإعتبارات التي لايمكن تجاوزها، في الطبع والعرف السوداني، لهذا تكامل إنجاز مهمة التفاوض بإعترافي وقبولي لقوة حضورهما ودفعهما وإرشادهما وعون آخرين.

ولست هنا بصدد تعداد الموجب والواشج بين الأواصر التي توثق هذه العلاقات، ولا الإفاضة في شرح وتبيان أفضالها ومحاسنها، ولكنها لازمة ضرورية لعقد المشابهة، إذا كان التماثل هو مطلب القاصدين إلى نقل التجربة. ففينا مخزون من التراضي والتواضعات وعلو الآخر بالسن والسبق والمعرفة والخبرة، وبما في ذلك التجربة الحزبية السياسية الوطنية، يجب أن نستغله ونستفيد منه ونستنفده تدعيماً للمصلحة العامة، وعندها سنتأكد أن في الصين ما يستحق أن ينقل كذلك، بما في ذلك تجربة الحزب الشيوعي الصيني، ولأن فيها ما يمكن أن يستفيد منه المؤتمر الوطني وغيره في السودان. وحتى لا يستغرق مشفق على تناسق الإتجاه الوطني نحو الديمقراطية، نقول إن في مضامين الإنتقال التي تشهدها الصين، بثقل مكوناتها وحشد إمكاناتها وكثافة سكانها وتعقيدات نظمها، ما يمكن أن يعين المؤتمر الوطني خاصة في الإنتقال المطمئن من فكرة «الحزب الجامع» إلى مجرد «حزب حاكم» يشاطره بعضهم، وينافسه آخرون ينتظرون دورتهم في الحكم، أي أن التجربة الشمولية التي حكمت الصين عقوداً متطاولة لم تعد هي الفاعلة في الحياة السياسية هناك، إذ أوجد الحراك التنموي الداخلي والإرتباط المتناغم مع العالم حقائق جديدة لا بد من التوفر على ملاحظتها والتعمق في دراستها، لمن أراد حقاً نقل التجربة الصينية.

ومن أمثلة هذه الحقائق، الفسحة في حرية التعبير الثقافي، والمزاوجة في الاقتصاد بين رأسمالية تنمي المبادرات الفردية وإشتراكية تحمي الحق العام، والتأهيل المقصود لقدرات المجتمع وإعانته على التنقل والتحصيل وإكتساب المعارف الحديثة. ومربط مقالنا وموضوعته هي حقيقة إعتراف الحزب الشيوعي الحاكم، الذي كان شمولياً، بغيره من القوى الفاعلة في المجتمع، وبما فيها بالطبع الأحزاب السياسية. ولا يوجد دليل يجمل كل هذه الحقائق ألمع وأشمل من ما صرح به السيد «هو جين تاو»، الرئيس الصيني وأمين عام الحزب الشيوعي الحاكم، عندما قال إنه يأمل في مواصلة الأحزاب الديمقراطية والغرف الصناعية والتجارية والشخصيات غير الحزبية إبراز مساهماتها ولعب دورها في تنمية البلاد. وذلك في كلمة ألقاها السيد تاو خلال حفل أقامه الحزب الشيوعي الصيني 2006/1/24، تكريماً لشخصيات من خارج الحزب الشيوعي الصيني، بمناسبة إقتراب عيد الربيع التقليدي الصيني، حيث أشار إلى أن الأحزاب الديمقراطية، والغرف الصناعية والتجارية، والشخصيات غير الحزبية، قدمت في العام الماضي إلى الحزب الحاكم الكثير من الإقتراحات والملاحظات القيمة ولعبت دوراً هاماً في دفع التنمية والحفاظ على الإستقرار ودفع عملية التوحيد السلمي للبلاد.

وما أحوجنا في السودان الآن إلى أكثر الكثير من الإقتراحات والملاحظات، ومن كل القوى الوطنية الفاعلة، التي يمكن أن تلعب «دوراً هاماً في دفع التنمية والحفاظ على الإستقرار ودفع عملية التوحيد السلمي للبلاد». علما بأن التجارب الأخرى قد لا تعكس بالضرورة صورة واضحة وجلية عن جوهر الحقيقة، إنما هي ملمح عام عن أنواع الممارسات التي عايشها الإنسان الآخر تحت ظروف خاصة، وبشروط مختلفة، وتنزيل لشعارات سياسية تتفق مع الواقع المحلي وتتلازم مع أحكامه ومقتضياته. ولكن الذي يمكن لكل ذلك، وبمبدأ عام لا خصوصية فيه، هو الحرية والديمقراطية، التي يجب أن يتمتع بأصل الحق فيها الجميع. ومن ثم الجد في تنمية قدرات الوطن والمواطن، والحرص على صون أمنهما، بتضافر الجهد الجماعي. ويختلف، تسهيلاً للأخذ بالأسباب، توصيف المنهج وطرائق بلوغ مقاصده بناء على معطيات كل دولة تسعى للتغيير الإيجابي والإصلاح الديمقراطي، الذي لا يتخلف عن الوفاء بإستحقاقاته أحد.

ومما أتته الصين في حديث تجاربها، مبدأ الشفافية التامة في مناقشة كل أمور الدولة، التي تستتبع إقرار الحرية السياسية، وإن لم تبلغ بعد حد الكمال، في ظل حزب حاكم ما زال يرث بأمجاده مفاصل سلطة القرار، غير أنه بدأ يستمع لـ«الإقتراحات والملاحظات» من غيره، وفي هذا مقدمة لإعمال «الشفافية». وقد نشرت الصين حديثاً قائمة طويلة بمن أفسدوا من قيادات الحزب الشيوعي الصيني، وأخضعتهم للمساءلة وعرضتهم على المحاسبة. وربما يكون لدينا في منظومة قيمنا السودانية ماهو أقوى من إرث الصين في إقامة القسط وتدبر أمر العدل وكبح جماح الفساد، ولكن لا بأس من التأسي بالتجربة العملية والإلزام الفعلي والقانوني، لأن القيمة عندنا ما تزال معلقة في جماليات المثال، ... ومن أجمله من مثال لو لامس بحكمته الواقع.

ومعلوم أنه بالإضافة إلى تشجيع الآخر على الإسهام الإيجابي في إستقامة الدولة، لا يصح في عرف الديمقراطيات الغربية، التي تقترب منها الصين ولا تنوي التماثل معها، حجب حتى «مشاكسة» الآخر، وليس من حق أي جهة، مهما كانت، حظر نشاط حزب أو منع إشهاره أو معاقبة زعيم الحزب أو أي من أعضائه، على موقف سياسي. وفي الصين لا يتدخل القانون في محاسبة المسؤولين إلا إذا أتهم أحدهم باستغلال النفوذ أو المنافع العامة للدولة في مصلحة شخصية، وعندها تكون المحاسبة للمسؤولين على كافة المستويات عسيرة، احتراماً لسيادة القانون من قبل الدولة وقوامته على الأفراد والمسؤولين.

هذه المبادىء، وغيرها، يجب أن تكون محل تأكيد دائم من المسؤولين السودانيين والآخرين الناشطين بالمؤسسات الحزبية والسياسية بمختلف إنتماءاتهم وإتجاهاتهم وسابق خبراتهم لأن الشيء الذي يجعلنا نجزم بأن الديمقراطية الحقيقية في السودان لها جذور تستوجب الإستنهاض والتفعيل المؤسسي، في السياسة والحكم، هو الطبع السمح الذي يَجُبُ الخلاف في لحظة الواجب، والأريحية الاجتماعية التي تذيب الفوارق وتصلح الخصومات وتتجاوز بالصفح عقد السياسة وتعاقداتها. وإستدامة الديمقراطية، إن هي تنزلت بكامل أشراطها العدلية، يجب أن يحميها شعب واع بحقوقه؟ وواجبه ضمن نطاق مسؤولياته؟، ودولة تحترم هذه الحقوق وتسهر على تعزيزها وصيانتها بالمؤسسية والشفافية والمحاسبة والحكم الرشيد.

* كاتب من السودان يقيم في لندن

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان
رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط).
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN